

كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي نيوتيمادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بلبان ومحمد صائب الشكيبدي، وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون أسس كوريس وحسون أبو أنسن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الأشي :

- 1- التميز - المدعي / سائر جبار نور الابراهيمى - وبجانبه المحللى علي حسين السعدي .
التميز عليهما - المدعي عليهما / ١ . رئيس مجلس محافظة واسط / إضافة لوظيفته
وبجانبه الموافقة المتفاوتة متجهة نعم ياسين .
- 2- محافظ واسط / إضافة لوظيفته - وبجانبه
الموظف الحطولي غازي كطوف هلم .

الادلة

سبق وان قام المدعي (التميز) بواسطة وبجانبه الدعوى المرفقة (٢٠١٠/ق/٣٦٥) أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢ طالبا بحكم بإلغاء الأمر الإداري الصادر من محافظ واسط / إضافة لوظيفته المرقم (٨٦/٥/١) بالعدد (١) والموزع في ٢٢/٥/٢٠١٠ القاضي بحل المدعي من منصبه كقائم مقام قضاء الكوت وهم جواز اعادة توظيفه فسي بوزارة التولية والقطاع العام بسبب ثبوت تقديمه وثيقة ترسية مزورة ، ونتيجة المرافعة الحضورية العقوبة اصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ قرارها المرقم (٢٠١٠/ق/٣٦٥) حكماً بقضي بتعليق الأمر الإداري رقم (٨٦/٥/١) في ٢٢/٥/٢٠١٠ وجعلها قضاء المدعي من منصبه ابتداءً لاحكام الفقرة (بط) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى التولية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ورد دعوى المدعي، وقد اكتسب الحكم درجة البثبات لعرض المادة للقانونية لتعلن . وباتاريخ ٢٠١١/١/٢٠ اقام وبجانب المدعي (التميز) الدعوى المرفقة (٢٠١١/ق/١٩) أمام محكمة القضاء الإداري بأن محافظ واسط/إضافة لوظيفته واستناداً الى قرار المجلس البلدي في قضاء الكوت اصدر الأمر الإداري المرقم (٨٠٢) في ١٨/١٠/٢٠١٠ القاضي بإعطاء المدعي (التميز) من منصبه كقائم مقام قضاء مدينة الكوت/المركز للقدالة احد الشروط القانونية وقد تنظم المدعي من قرار اعطائه لدى المدعي عليه الأول/إضافة لوظيفته وسجل تقلمه بعدد وارد

كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي نيتهيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢/اتحادية/٢٠١٢

(١٣٠١١/٥٣) في ٢٠١٠/١٢/٢ . وتطلب امام المدعي عليه التفتي/إضافة لوظيفته وسجل تملكه بعد وارد (٢٢٦٥٨) في ٢٠١٠/١٢/١٢ . ولم يبت بالتظلمين رغم مضي المدة القانونية . وطلب وتكيل المدعي الحكم بإلغاء الامر الاتاري المرقم (٨٠٢) في ٢٠١٠/١٠/١٨ الصادر من المدعي عليه التفتي/إضافة لوظيفته وإلغاء قرار المجلس المحض لقضاء الكوت المرقم (١٢) والمؤرخ في ٢٠١٠/١٠/١٩ . ونتيجة المرافعة المستوربة الطلية أصدرت محكمة لقضاء الاتاري بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ وبعد اضبارة ٢٠١١/١١/١٩ حكماً برفض يرد دعوى المدعي لإلتقاء موضوعها وعدم وجود سند لها من القانون . طعن وتكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتمتعه التمييزية المؤرخة ٢٠١١/١٢/١٢ طلباً لتفحصه لتأصيل الواردة فيها .

القرار

لدى التفتيل والمدولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم التمييزي وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان المدعي (المميز) ستر جبار نور كان يشغل منصب التعمق الكوت والقسي من الخدمة نعم توفر شروط التعيين فيه استناداً لقرار محكمة لقضاء الاتاري المرقم (٣٦٥/ق/٢٠١٠) المؤرخ ٢٠١١/٧/١٣ الذي اكتسب درجة اليكك بمضي المدة نعم الطعن فيه تمييزاً . وكانت المحكمة المذكورة قد استبعدت قرار عزله بالانصاء من الوظيفة العامة لتأصيل الواردة فيه . ورغم عزله يظهر ان المدعي استمر في وظيفته مما حدى بالمجلس البدي في قضاء الكوت الى التوصية بالقبلة بموجب قراره المرقم (١٢) في ٢٠١٠/١٠/١٨ فقرر محافظ الكوت وبالاتار الاتاري المرقم ٨٠٢ في ٢٠١٠/١١/١٩ اعطاء ستر جبار نور من منصبه واختياراً من تسريح كتاب المجلس البدي المؤرخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ . فطلب الدعوى المرقمة ٢٠١١/ق/١٩ أمام محكمة لقضاء الاتاري طلباً إلغاء الامر الاتاري الصادر من المحافظ بإخلاء من منصبه وإلغاء قرار المجلس البدي المشار اليهما الفأ . فطلبت المحكمة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ يرد الدعوى للقدان المدعي لمرتكزه القانوني بقصاصه من الخدمة والتصايب بالحكم المرقم (٣٦٥/ق/٢٠١٠) المؤرخ ٢٠١١/٧/١٣ درجة اليكك . والذي لايتلقت هذه المحكمة ان محكمة لقضاء الاتاري قبلت الدعوى الثانية المرقمة ٢٠١١/ق/١٩ إلتقاء نظر الدعوى الاتولي وتكيل حسمها واستمرت بنظرها دون ملاحظة وجوب توحيده الدعوى هذه مع الدعوى الاتولي والمتكونة بين نفس

كولاً علري عيراق
داد كاي والاي ليلليليليل



جمهوررية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢/المحكمة/تمييز/٢٠١٢

القصوم والمنطقة بذات الموضوع وهو عدم توفر شروط التعيين في المدعي . وكان عليها اعتبار الدعوى الاولى المرقمة ٣١٥/ق/٢٠١١ هي الاصل واصدار قرار واحد بهما . وحيث ان الفروع التمييزية تركزت اغلبها حول ما ورد بالدعوى الاولى المرقمة ٣١٥/ق/٢٠١١ التي لم يظن فيها موثقة تمييزاً والتنسب الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ درجة البنات . وان من شروط تعيين القامعظم ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية وفقاً لنقد (تقنياً) من المادة (٣١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في القيم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل . فلكه كان قرار اعطاء المدعي من منصبه لعدم توفر شروط التعيين فيه مساوياً . وعليه قرر تصديق الحكم التمييزي ورد الاعتراضات التمييزية وتصحيح المعيز رسم للتمييز وصدر القرار بالانطلاق في ٢٠١٢/١/٣١ .

مذحت المصود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا